

حالة سكان العالم في عام ٢٠١٤

دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية
بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
إلى ما بعد عام ٢٠١٤



الأمم المتحدة، نيويورك . ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤



عشر نتائج رئيسية

- ١ - استمرار النمو السكاني على الصعيد العالمي، وإن يكن بمعدلات أبطأ.
في عام ٢٠١١، تجاوز عدد سكان العالم السبعة بلايين، وربما يصل إلى ٩,٦ بلايين عام ٢٠٥٠. وفيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، ازداد عدد سكان العالم بمعدل ١,٢ في المائة سنوياً، بالمقارنة بـ ١,٥ في المائة سنوياً وهو المعدل الذي لوحظ أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود عام ١٩٩٤، ويُتوقع أن يستمر في التباطؤ.
- ٢ - النمو السكاني المقبل ستركز غالباً في أفريقيا وآسيا.
ستكون أفريقيا وآسيا معاً مسؤولتان عن ٩٠ في المائة من النمو السكاني في العالم فيما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٥٠. وسيحدث نحو ٤٠ في المائة من النمو السكاني في أقل البلدان نمواً في العالم.
- ٣ - في العقود القليلة المقبلة، يُتوقع أن يشهد أكثر من أربعين بلداً انخفاضاً في عدد السكان.
يمثل الانخفاض في عدد السكان وتسارع شيخوخة السكان شاغلين هامّين يؤرقان عدداً متزايداً من الحكومات. وفيما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٥٠، يُتوقع أن ينقص عدد سكان أكثر من ٤٠ بلداً. ويُتوقع أن تشهد أوروبا انخفاضاً في عدد السكان بعد عام ٢٠٢٠.
- ٤ - ازدياد التنوع الديمغرافي في البلدان أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق.
يوجد في مسارات المستقبل تنوع سكاني شديد، وسيكون مدفوعاً في معظم الأحيان بفعل الاختلافات في الخصوبة. وفيما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٥٠، تشهد كافة المناطق الجغرافية انخفاضات في معدلات النمو السكاني. إلا أنه ستظل هناك اختلافات كبرى. ففي عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن تشهد أفريقيا نمواً بسرعة تفوق سرعة النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستّ مرات وتفوق سرعة النمو في آسيا ١٥ مرة.
- ٥ - تظلّ "الحاجة غير الملبّاة" إلى موانع الحمل شديدة، رغم نجاحات تنظيم الأسرة.
في عام ٢٠١٣، دعم أكثر من ٩٠ في المائة من الحكومات برامج تنظيم الأسرة. إلا أنه باستخدام عام ١٩٩٤ كخطّ أساس، نجد أن بضعة بلدان فقط هي التي حقّقت معيار الحد الأدنى، ألا وهو إحداث تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الاحتياجات غير الملبّاة، التي تُعرف بأنها نسبة النساء اللاتي يردن وقف الحمل أو تأخيرهن ولكنهن لا يستخدمن موانع الحمل.
« وستلزم جهود متزايدة لتوفير إمكانية حصول الجميع على المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة الطوعي الرفيع الجودة بكافة بلدان العالم.

٦ - على الرغم من التحسينات فيما يختصّ بالعمر المتوقَّع، ما تزال هناك ثغرات كبيرة.

زاد العمر المتوقَّع عند الولادة في العالم من ٦٥ سنة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ إلى ٧٠ سنة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. إلا أن الفجوة القائمة بين البلدان المتقدّمة وأقلّ البلدان نمواً فيما يختصّ بالعمر المتوقَّع عند الولادة ما تزال مرتفعة، إذ تبلغ ١٧,١ سنة.

« وستلزم جهود متزايدة لتلبية الغايات المتعلقة بالعمر المتوقَّع، ووفيات الرضّع، ووفيات الأطفال والأمهات المدرجة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٧ - زادت الهجرة الدوليّة من حيث الأهمية الديمغرافية والتأثير الإنمائي.

في عام ٢٠١٣، بلغ عدد المهاجرين الدوليين على الصعيد العالمي ٢٣٢ مليون نسمة، أيّ بزيادة عن الرقم المقابل في عام ١٩٩٠ الذي بلغ ١٥٤ مليون نسمة. وهناك أناس يعيشون خارج بلاد مولدهم أعدادهم أكبر من أي وقت مضى على الإطلاق، ويتوقَّع أن تزداد الأعداد في المستقبل.

« ومع الاعتراف المتزايد بأن الهجرة الدولية عامل مؤات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تلزم جهود متزايدة لضمان الهجرة العادية الآمنة المنظمة.

٨ - بينما يحدث ثبات في عدد الشباب، سيستمرّ ازدياد أعداد المسنّين في أنحاء العالم كافة.

حدث نمو سريع في عدد الشباب، وإن كان متوقَّعاً ثبات هذا العدد على مدى السنوات الخمس والثلاثين المقبلة. وعلى العكس من ذلك، فإن عدد المسنّين ونسبتهم يتوقَّع أن يستمرّ في الازدياد. وعلى الصعيد العالمي، زادت حصّة المسنّين (البالغين من العمر ٦٠ سنة أو أكثر) من مجموع السكان، من ٩ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ١٢ في المائة عام ٢٠١٤، ويتوقَّع أن تصل إلى ٢١ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

« وتلزم سياسات أفضل لتلبية احتياجات المجتمعات الشائخة، لضمان الأمن الاقتصادي والرفاه للمسنين في حياتهم لاحقاً وإزالة الحواجز الحائلة دون اشتراكهم اشتراكاً تاماً في المجتمع، مع حماية حقوقهم وكرامتهم.

٩ - الازدياد المقبل في عدد سكان الحضر يخلق الفرص والتحدّيات على السواء.

يعيش الآن أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية. ويتوقَّع أن تستوعب المناطق الحضرية ما يقرب من كل النمو السكاني المقبل في العالم. ويمثّل النمو السريع في أعداد سكان الحضر تحديّات للتخطيط الحضري المستدام والحكم الرشيد.

« وتلزم سياسات حضرية تحسّن إمكانية الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، وغير ذلك من الخدمات، لا سيّما لفقراء الحضر، وتوسّع الفرص الاقتصادية، بينما تقلّل التأثير البيئي الناجم عن النشاط البشري.

١٠ - تشكّل الاتجاهات السكانية السياق العالمي لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

يوجد البشر في صميم التنمية المستدامة. وثمّة عوامل قليلة ستشكّل خطة التنمية العالمية بصورة جوهرية، وهي من قبيل حجم سكان العالم وتركيبهم وتوزيعهم المكاني.

« وازدياد المعرفة بالاتجاهات السكانية وفهمها أمر أساسي لإعداد وتنفيذ خطة تنمية ناجحة لما بعد عام ٢٠١٥، ولتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المنفق عليها دولياً.